الأمم المتحدة S/2004/933

مجلس الأمن

Distr.: General
30 November 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى ما يلي:

إن حكومة رواندا ترحب بزيارة مجلس الأمن لمنطقة البحيرات الكبرى. وتعتقد رواندا أن القيام بمثل هذه الزيارات إلى المنطقة أمر مفيد جدا في تمكين المجلس من فهم التحديات التي تواجهها دول المنطقة فيما يتعلق بالسلام والأمن فهما أفضل بكثير مما يمكن أن يتيحه عالم مقر الأمم المتحدة في نيويورك النائي والمعزول نسبيا.

وترحب رواندا أيضا بتوقيع إعلان دار السلام بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ويحدونا كل الأمل في أن تفضي العملية التي بدأت في دار السلام في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى استتباب السلام والأمن والديمقراطية بشكل حقيقي ودائم وإلى تحقيق التنمية في منطقة البحيرات الكبرى وسائر القارة الأفريقية. ونرحب بتصميم رؤساء الدول المشاركين في اجتماع دار السلام على احترام سيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية وعلى منع أي جماعات مسلحة من استخدام أراضيها للقيام بأعمال هدامة ومزعزعة للاستقرار ضد دول أخرى. ونرحب أيضا بالتزامهم بمكافحة الإبادة الجماعية في المنطقة ونزع سلاح مرتكبي الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤ وإلقاء القبض عليهم.

ولا تزال سيادة رواندا وسلامتها الإقليمية تنتهك، وبلا عقاب نسبيا، من قوات تعمل من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من قرارات مجلس الأمن العديدة، لا تزال القوات المسلحة الرواندية السابقة/''الإنتراهاموي'' تعمل من أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة وتتلقى إمدادات فيها. ولا تزال هذه القوات، فضلا عن ذلك، تجند الكثيرين من غير أفرادها وتدربهم وتغرس فيهم إيديولوجيتها النكراء للإبادة الجماعية، ومنهم

011204 011204 04-62916 (A)
0462916

شباب وأطفال لم يشاركوا شخصيا في الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤. وبذلك أصبح القطاع الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية منطقة تجنيد وبوتقة لإيديولوجية الكراهية والتدمير والإبادة في منطقتنا. وهذا وضع مرفوض.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، شنت قوات الإبادة الجماعية هذه سلسلة من الهجمات على الأراضي الرواندية. لقد قتلت أبناء شعبنا وما فتئت تدمر الممتلكات. كما أن هذه القوات لا تخطط فحسب بنية محاولة استكمال الإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤، بل إنها استهدفت أيضا البنى التحتية الأساسية ذات الأهمية الحيوية لاقتصاد رواندا.

ويذكر مجلس الأمن ولا ريب أن قوات ''الإنتراهاموي'' شنت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر سلسلة من الهجمات بصواريخ الكاتيوشا من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية على قرية رواندية محدثة إصابات بين المدنيين. وقبل بضعة أشهر، شنت هذه القوة مع حلفائها من بوروندي هجوما على مخيم للاجئين في غاتومبا وقتلت ١٦٠ مدنيا من بينهم أطفال صغار ونساء. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذه السنة، هاجمت هذه القوة ذاتها ثلاث مقاطعات في رواندا وسرقت ممتلكات وأنزلت الرعب في قلوب المدنيين. وهذه القوات منتشرة بكثافة الآن على طول الجانب الكونغولي من الحدود المشتركة متأهبة لشن هجوم على رواندا.

وقد أدى انعدام رد الفعل من قبل المجتمع الدولي، ولا سيما من قبل حفظة السلام في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الموجودين في القطاع الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى تشجيع هذه الجماعات. وقد أعلن ممثلو هذه الجماعات والمتحدثون باسمها على الملأ بأنها لن تسمح بأن يُنتزع سلاحها، ويعود ذلك جزئيا، حسب قولها، لكونها دُعيت من قبل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. بل وقد أذيعت هذه الإعلانات على الهواء من ''راديو أوكابي''، وهو محطة إذاعة الأمم المتحدة التي تديرها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويبدو واضحا لرواندا أن بعض أعضاء المجتمع الدولي يراودهم الأمل بأن تقوم القوات التي ارتكبت الإبادة الجماعية في رواند بتحويل نفسها أو أن يجري تحويلها، في وقت ما، إلى شيء مقبول بقدر أكبر لدى كلا الروانديين والمجتمع الدولي. والمحاولة جارية. وهذه الجماعات تكتب الآن إلى الأمين العام للأمم المتحدة من مقارها في أوروبا وغيرها. ومن الأحداث التي لا يمكن تعليلها ولا القبول بها التي تمت خلال العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أن أمانة الأمم المتحدة وزعت على هذه القوات

استمارات لطلب حضور المؤتمر كمراقبين. والواقع أيضا أن الأمم المتحدة أوضحت أن أقصى ما يمكن أن تفعله هو دعوة قوات ''الإنتراهاموي'' إلى نزع سلاحها طواعية.

وتود رواندا تذكير مجلس الأمن بأن اتفاق لوساكا بوقف إطلاق النار لعام ١٩٩٩ الذي أنهى الحرب بين الفرقاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية ارتكز إلى أربعة أركان رئيسية هي: وقف أعمال القتال؛ وعقد حوار بين الأطراف الكونغولية؛ وسحب القوات الأجنبية؛ ونزع سلاح الجماعات المسلحة المناهضة، ومنها على وجه الخصوص قوات ''الإنتراهاموي''. ومن بين هذه الأركان الأربعة لم يستلزم تواجد قوات الأمم المتحدة سوى الركن الأخير. فقد أخذت المنطقة على عاتقها مسؤولية وقف أعمال القتال، وعقد حوار بين الأطراف الكونغولية؛ وكان انسحاب القوات الأجنبية طوعيا. وينبغي ألا يكون مقبولا لمجلس الأمن أن يكون الركن الوحيد الذي بقي دون تنفيذ هو بالتحديد الركن الذي يتطلب وجود وانخراط قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وغني عن القول بأن النزع الطوعي للسلاح لن يقتضي من الأمم المتحدة إرسال آلاف الجنود وإنفاق مئات الملايين من الدولارات سنويا. بل تعتقد رواندا أنه ينبغي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تغير تركيزها وتوجهه نحو ولاية واضحة لنزع سلاح قوات الإبادة الجماعية، وأن تفعل ذلك بسرعة. فتخلفها عن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة التوتر في المنطقة وإلى تقويض العمليتين الانتقاليتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي من أساسهما.

ولا تعتبر رواندا أن حل مشكلة قوات الإبادة الجماعية هي مسألة تعود إلى رواندا وحدها أو إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها ولا حتى مسألة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. بل إنها مسألة تعود إلى مجلس الأمن في سياق ولايته التي تقضي بالتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

لذا، نسأل مرة أخرى، إلى متى سيبقى شعب رواندا مضطرا للعيش وشبح الإبادة الجماعية عند باب داره؟ لقد انتظرنا عشر سنوات لتلقي رد من مجلس الأمن على هذا السؤال، ومن الصعب علينا الانتظار أكثر من ذلك.

فما هي الخيارات المتاحة لحل هذه المشكلة؟ لقد ناشدنا السلطات الكونغولية مرارا وتكرارا لمعالجة هذا الوضع بشكل قاطع. وإدراكا منا لما ذكر من صور عجز ذلك البلد وانعدام الاستجابة الفعالة من المجتمع الدولي، عرضنا أن نعمل سويا مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمعالجة هذه المشكلة. ورُفض عرضنا هذا. بل كنا على استعداد لوضع جنود روانديين تحت قيادة وسيطرة كونغولية لمعالجة هذه المشكلة. وقوبل هذا العرض أيضا

بالرفض. ويبدو لنا أنه يُتوقع من رواندا أن تنتظر مكتوفة اليدين وشعبها يُقتل وبنيتها التحتية تُدمّر وانعدام الاستقرار مستمر. وهذا ما ليست رواندا مستعدة أن تفعله.

إن الدول الأعضاء في مجلس الأمن تدرك أن المسؤولية الأولى لأي دولة تجاه شعبها هي حمايته والدفاع عندما يداهمه الخطر. ولا تعتبر حكومة رواندا ذلك مسؤولية فحسب بل التزاما تجاه شعبها. لقد راح مليون من أبناء شعبنا ضحية الإبادة الجماعية والكراهية. ولا يمكننا السماح باستمرار ذلك بعد الآن. ولا يمكننا السماح أيضا بأن يستمر شبح التهديدات لشعبنا وأسباب عيشه يقض مضجعنا حتى الآن وبعد مرور عشر سنوات على الإبادة الجماعية. إن علينا أن نحمي شعبنا وندافع عنه. ولو أخفقت حكومتي في هذه المهمة فستكون قد أخفقت في أهم واجباتها. ولن ندع ذلك يحدث.

ونرجو تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ستانيسلاف **كامانزي**

السفير

الممثل الدائم